تقرير مجموعة ريماركس لتحليل العنف السياسي: خارطة تأثير اشتباكات طرابلس في 12 مايو 2025

ماذا حدث؟

في 12 مايو 2025، اندلعت اشتباكات عنيفة في العاصمة الليبية طرابلس عقب اغتيال عبد الغني الككلي، المعروف بلقب "غنيوة"، قائد جهاز دعم الاستقرار (SSA)، داخل مقر اللواء 444 في منطقة أبو سليم، المعقل الرئيسي لقواته.
أدى مقتله إلى اندلاع مواجهات مسلحة في مناطق واسعة من جنوب طرابلس، بما في ذلك أبو سليم وصلاح الدين وهضبة الحداد والدريبي، وسط تقارير من السكان عن تبادل كثيف لإطلاق النار وقذائف الهاون وتحركات مكثفة للمليشيات.

وفي رد فعل سريع:

- أعلنت حكومة الوحدة الوطنية حالة الطوارئ وطلبت من السكان التزام منازلهم.
- تم رفع حالة التأهب القصوى في المستشفيات.
- أُوقفت الدراسة في المدارس والجامعات، كما تم تعليق الرحلات في مطار معيتيقة.
- دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) إلى وقف فوري لإطلاق النار، محذرة جميع الأطراف من استهداف المدنيين.
- أُصيب ما لا يقل عن ستة أشخاص، وسط توتر لا يزال مرتفعًا واحتمال استمرار التصعيد.

ماذا يعني ذلك؟

- يُظهر اغتيال قائد بارز في جهاز أمني داخل العاصمة هشاشة غياب القيادة الأمنية الموحدة في ليبيا بعد 2011، حيث لا تزال المليشيات تعمل كمراكز قوة مستقلة.
- التصعيد السريع من حادثة اغتيال فردية إلى معارك حضرية واسعة يكشف كيف يمكن أن تتحول النزاعات المحلية إلى مواجهات مسلحة تهدد حياة المدنيين في أحياء مكتظة بالسكان.
- دعوة أونسميل إلى وقف فوري لإطلاق النار، إلى جانب تحذيرات مماثلة من السفارة الفرنسية، تعكس تصاعد نفاد صبر المجتمع الدولي إزاء العنف المتكرر، وتحذيرًا ضمنيًا من إمكانية تصنيف هذه الهجمات كجرائم حرب عند استهداف المدنيين.

العواقب؟

- قد تساهم إجراءات الطوارئ والعمليات المحددة التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية في احتواء الاشتباكات مؤقتًا، لكنها لن تمنع تكرارها ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة ونزع فعلي لسلاح المليشيات.
- تؤدي إغلاقات المدارس والجامعات، وقيود الحركة، واستعدادات الطوارئ الصحية إلى حماية المدنيين على المدى القصير، لكنها تعطل الخدمات الأساسية، وتفاقم من حدة القلق العام، وتزيد الضغط على النظام الصحي المنهك أصلًا.
- من المرجح أن تؤدي هذه الاشتباكات إلى تصاعد الضغط الدبلوماسي على الأطراف الليبية المتنازعة لإعادة الالتزام بمسار دمج أمني تقوده الأمم المتحدة؛ وقد يؤدي الفشل في استقرار طرابلس إلى فرض عقوبات مستهدفة أو توسيع الرقابة الدولية على انتهاكات القانون الإنساني.